المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا: ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

تقرير حول حلقة العمل المعنية بالهجرة

(الاثنين ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر - من الساعة ٥م إلى الساعة ٧م)

ضمان الاستجابة الإنسانية الكافية والآنية لاحتياجات المهاجرين ومواطن ضعفهم - تحديات النفاذ

المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

عنوان حلقة العمل: ضمان الاستجابة الإنسانية الكافية والآنية لاحتياجات المهاجرين ومواطن ضعفهم - تحديات النفاذ

نظمها: **الصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر السويسري والصليب الأحمر النمساوي**
٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، الساعة ٥م – ٧م
القاعة (ألف)، مركز المؤتمرات - شارع دي فاريمبي

الرئيس:
السيدة يولريكا أورهيد كوسترام (الصليب الأحمر السويدي)

مقرر الحلقة:
السيدة تيريزا مابل رامكوا (الصليب الأحمر في بتسوانا) / السيدة ألكسندرا سيغينستيد (الصليب الأحمر السويدي)

فريق حلقة النقاش:
- الدكتور غريغور نول (أستاذ القانون الدولي، جامعة لوند)
- السيد طاهر الشنيطي (الأمين العام للهلال الأحمر التونسي)
- السيد كارلوس سرانير (نائب رئيس الصليب الأحمر المكسيكي)
- السيدة إيفا أوكرمان بوربيه (سفيرة وزارة العدل السويدية)
- السيد بودي أ. أديبوترو (أمين عام الصليب الأحمر الإندونيسي)

الموجز

لقد أظهرت المناقشة بشكل واضح أن افتقار المهاجرين إلى النفاذ إلى خدمات الدعم والحماية في المجال الإنساني يلحق ضعفاً خطيراً واسع النطاق بالمهاجرين المتضررين. ومع ما قد يكون هناك من تباين في السياقات ومواطن الضعف، إلا أن كثيراً من التحديات هي نفسها، ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، ولا سيما فيما يتعلق بالنفاذ إلى إجراءات الحماية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والمشورة والدعم القانوني والاجتماعي، فضلاً عن خدمات الحماية. ولذلك، فقد خلصت حلقة العمل إلى أنه من الأمور الأساسية قيام الدول بضمان النفاذ الكامل في هذا الصدد بدون أي عوائق، وقيام الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالمناصرة من أجل مثل هذا النفاذ، وعملها مع دولها كجهات معاونة للسلطات العامة لتتمكن من النفاذ بشكل فعال إلى كافة المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. كما يتحتم على الصليب الأحمر والهلال الأحمر المناصرة من أجل حقوق كافة المهاجرين واحتياجاتهم الأساسية.

أبرز نقاط النقاش

- تم توصيف الإطار القانوني الدولي بشأن حقوق المهاجرين (بصرف النظر عن وضعهم القانوني) ووضع صياغة له، متضمنة مسؤوليات الدول، وحدود تلك المسؤوليات. وتمتد مسؤولية الدولة عن حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد لتشمل كافة الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية. أي عندما تتصرف الدول بطريقة سلطوية (بما في ذلك ما تضطلع به الدول من إجراءات خارج أراضيها).

- تلتزم الدولة بضمان نفاذ الجهات الفاعلة الأخرى إلى المهاجرين في حالات عدم تمكن الدولة نفسها أو عجزها بشأن ضمان توفير حقوق الإنسان للكافة. فالنفاذ المطلق في كافة الأوضاع لم يتحقق بعد، بيد أن هناك حججاً في هذا المسار يجري بذلها في مختلف الكيانات الدولية مثل لجنة القانون الدولي. ومع ذلك، فإذا كان النفاذ يمثل شرطاً مسبقاً لمنح حقوق الإنسان، فيتوجب على الدولة حينئذ منح هذا النفاذ.
- أظهر ممثلو الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تلك الجمعيات هي الرابط الطبيعي (والوحيد أحياناً) في المجال الإنساني بالنسبة لكافة المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم. وهذا أمر تشترك فيه الجمعيات الوطنية قاطبة، ويشكل نهجاً ضرورياً مشتركاً.
- كما أظهرت الجمعيات الوطنية أن تمكنها من النفاذ إلى كافة المهاجرين هو شرط مسبق مطلق لكي تتمكن من العمل وفقاً للمبادئ الأساسية، وبغية توجيه الأولويات والعمل على تلبية الاحتياجات.
- يجب أن يستند عمل الجمعية الوطنية إلى الاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان لدى الأفراد، وقد طالب عددٌ من الممثلين حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بمضاعفة أنشطتها باسم المهاجرين المستضعفين في شتى أنحاء العالم، سواء فيما يتعلق بأنشطة الحماية والمساعدة العملية، أو السعي داخل إطار الدبلوماسية الإنسانية.
- كما أشار ممثلو الحكومات إلى ضرورة التعاون عبر الحدود - سواء بين الحكومات أو داخل المجتمع المدني وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. فهناك تحديات يتوجب التصدي لها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.
- وقد لوحظت ظاهرة الهجرة الدائرية، وكذلك قضية الهجرة المختلطة: حيث تؤدي إلى صعوبات خاصة.
- تعمل الجمعيات الوطنية في مجالات مختلفة، سواء الجمعيات في بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد. ولا تزال هناك بعض التحديات هي نفسها، وهي الحواجز التي تحول دون هذا النفاذ.
- دارت مناقشة حول كيفية (وما إذا أمكن) العمل مع مهاجرين "وطنيين" في الخارج، وكيفية التعاون مع الجمعية الوطنية في بلد المقصد.
- التعاون مع الحكومات أمرٌ أساسيٌ، وانخراطها أمرٌ ضروريٌ. وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر كيان معاون، لديها دور تؤديه، حتى وإن كانت الدولة هي التي تتحمل المسؤولية في المقام الأول.
- إن الحقوق الأساسية واضحة، بيد أن هناك افتقار لوجود نظام قانوني للمهاجرين، ولا سيما بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين. فالقانون الدولي لا يعطي أجوبة مرضية حتى الآن في هذا الصدد.
- تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية، ولكن الحركة باعتبارها كياناً معاوناً لديه دور، يتوجب عليها دعم هذا الدور وتحديده بمزيد من الوضوح. ويتوجب تطوير مجالات التعاون والشراكات بين الحكومات والسلطات والجمعيات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى. وهذا التعاون أمر حاسم للتغلب على مواطن الضعف والامتهان التي يمكن أن تسببها الهجرة.
- وللهجرة جوانب إيجابية يتوجب إظهارها، فهي ضرورية أيضاً من أجل التنمية.